مجلة الدراسات القانونية المقارنة

EISSN:2600-6154 المجلد12/ العـــدد01(2026)، ص.ص. 173-193. ISSN:2478-0022

الفكر المقاولاتي والآليات القانونية المخصصة لدعمه في الجزائر

Entrepreneurial thought and the legal mechanisms designed to support it in Algeria

سمية بن دريس

Soumia BENDRISS

أستاذ محاضر "ب"، قانون خاص،كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت (الجزائر).

Lecturer class B, Private Law,Faculty of law, Belhaj Bouchaib University, Ain Temouchent, ALGERIA.

مخبر قانون المؤسسة– الفرقة السابعة قانون التكنولوجيا والابتكار في المؤسسة – كلية الحقوق والعلوم السياسية–جامعة سيدي بلعباس

Email : soumia.bendriss@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ إرسال المقال:2026/03/15 تاريخ القبول:2026/05/26 تاريخ النشر:2026/06/08

ملخص:

تعتبر المقاولاتية من أحدث الصور التي تسعى لتطوير النظام الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال توفير برامج الدعم المؤسساتي والاستفادة من الإصلاحات التي اعتمدتها الدول في دعمها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في رأس المال المعرفي.

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مفهوم المقاولاتية وأساليب الدعم التي وفرتها الدولة للمؤسسات الناشئة والمصغرة والاقتصادية، وكذا مقارنتها بمختلف السياسات التي تم اعتمادها من طرف بعض الدول العربية والأجنبية منها.

كلمات مفتاحية:

المقاولاتية؛ المنو الاقتصادي، التحديات، الإصلاحات القانونية.

Abstract:

Entrepreneurship is considered one of the most recent forms that seek to develop the economic system in Algeria by providing institutional support programs and benefiting from the reforms adopted by countries in their support of small and medium enterprises and investing in knowledge capital.

This study aims to identify the concept of entrepreneurship and the methods of support that the state has provided for emerging, small and economic enterprises, as

المؤلف المرسل:سمية بن دريس **Email**: soumia.bendriss@univ-temouchent.edu.dz

well as comparing them with the various policies that have been adopted by some Arab and foreign countries.

Keywords:
Entrepreneurship; Economic growth, challenges, legal reforms.

مقدمة

يتجه العالم في العقدين الأخيرين نحو اعتماد استراتيجيات ووسائل اقتصادية حديثة للدفع بالحركة التنموية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يشكل اقتصاد المعرفة أحدث الركائز المستحدثة لتحقيق هذا المسعى، ومنه ظهرت المقاولاتية المعرفية كواحدة من أحدث محركات التنمية، حيث أصبحت خيارًا استراتيجيًا لمواجهة التحديات المرتبطة بتنويع الاقتصاد، وتعزيز الابتكار وكذا خفض نسب البطالة. ومنه ومع التحولات العالمية المتسارعة، بات من الضروري دعم روح المبادرة لدى الشباب وتوفير بيئة أعمال محفزة تسمح بإنشاء مؤسسات ناشئة وصغيرة قادرة على المنافسة محليًا وإقليميًا (نظيرة، 22)

وأصبح يشير الاهتمام المتزايد للجزائر بالمقاولاتية خلال السنوات الأخيرة إلى السعي لخلق تحول اجتماعي واقتصادي سواء من خلال الإصلاحات القانونية أو برامج الدعم الحكومية، مما ساهم في زيادة عدد المؤسسات الناشئة بشكل غير مسبوق. ويعكس هذا التوجه إرادة قوية نحو بناء اقتصاد أكثر مرونة يعتمد على الإبداع والابتكار كركائز أساسية للنمو المستدام. حيث أصبح الشباب يرون في ريادة الأعمال وسيلة لتحقيق الاستقلال المالي والمساهمة في الاقتصاد الوطني.

كما أن المقاولاتية تمثل وسيلة فعالة لمواجهة تحديات البطالة المرتفعة، خاصة بين فئة الشباب وخريجي الجامعات، حيث توفر لهم فرصة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع عملية تساهم في خلق الثروة. إضافة إلى ذلك، فإن تعزيز المقاولاتية يساهم في نشر ثقافة الابتكار والمبادرة، ويقوي النسيج الاقتصادي الوطني من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (لونيس، 2025)

وتظهر أهمية هذه الدراسة من خلال ما اكتسبته المقاولاتية لأهمية بالغة نظرًا للأسس الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وهو ما يجعله هشًّا أمام تقلبات الأسواق العالمية. ومن هنا تظهر الحاجة الملحة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني عبر تشجيع المبادرات المقاولاتية التي تفتح آفاقًا جديدة في قطاعات الصناعة، الخدمات، الزراعة، والتكنولوجيا.

في هذا السياق، يصبح الاهتمام بالمقاولاتية ليس مجرد خيار اقتصادي، بل ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان استقرار اجتماعي واقتصادي طويل الأمد في الجزائر.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لدعم المقاولاتية عبر برامج التمويل والمرافقة، إلا أن هذا القطاع ما يزال يواجه عدة تحديات، أبرزها التعقيدات القانونية والإدارية، وكذا ضعف ثقافة المقاولاتية لدى الشباب، وصعوبة الحصول على التمويل.

ومن هنا تطرح الإشكالية الأساسية:

كيف يمكن تعزيز المقاولاتية في الجزائر وفيما تتمثل الآليات القانونية والمؤسساتية المكفولة لتطوير هذا القطاع ما يضمن مساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

أهداف البحث

-توضيح المفهوم النظري للمقاولاتية وأهميتها في الاقتصاد الحديث.

-تحليل الإطار القانوني الجزائري المنظم للمقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-عرض آليات الدعم المتاحة في الجزائر وتقييم فعاليتها.

-تقديم إحصائيات حديثة حول واقع المقاولاتية في الجزائر (عدد المؤسسات، نسب البطالة، مساهمة القطاع في الناتج المحلي).

-اقتراح حلول وتوصيات عملية لتعزيز المقاولاتية وتطوير بيئتها القانونية والمؤسساتية.

وللاجابة عن الإشكالية الساف ذكرها؛ وسعيا للوصول للنتائج واقعية حول دراسة مفهوم الفكر المقاولاتي وأليات دعمه في الجزائر تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية:

تعرض مفهوم المقاولاتية لتطورات مرحلية عديد بلورت فهماً جديداً ومختلفا عما شهدته المقاولة بالمفهوم التقليدي الاقتصادي الاجتماعي وكذا القانوني، ومنه سيتم التطرق لعرض التأصيل الفكري للمقاولاتية وكذا مظاهر مساهمة المقاولاتية في تحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم المقاولاتية وتأصيلها الفكري:

في السياق الفكري والاقتصادي تُعرف المقاولاتية بأنها عملية المبادرة لإنشاء مشروع اقتصادي جديد قائم على الابتكار وتحمل المخاطر، وقد تطورت عبر مدارس فكرية متعددة منذ القرن الثامن عشر حتى اليوم.

وقد ظهرت العديد من التعريفات الفقهية للمقولاتية حيث اعتمد كل توجه على عناصر فلسفية خاصة في سبيل تحديد وظبط هذا المفهوم.

أولا تعريف المقاولاتية: في محاولات إيجاد تعريف شامل للمقاولاتية نجد أن البعض ينظر إلى المقاولاتية باعتبارها تحمل للمخاطرة، وينظر آخرين إلى هذا المفهوم على اعتباره مرادف للإبداع والابتكار، في حين يرى باحثين آخرين أن هذا المفهوم يظم في طياته البحث عن المغامرة، فالتنوع الكبير في تعريف المقاولاتية يرجع بشكل كبير إلى تعدد انشطتها، حيث تشمل و تعطي العديد من الأنشطة (المخاطرة الابتكار، الإبداع... الخ)، كما يرى العديد من الباحثين أن المقاولاتية عبارة عن نوع من السلوك المنتهج كأسلوب حياة، كما يمكن النظر لها على أنها عملية (process) .

حيث يعرف Stoner et al المقاولاتية على أنها:" عملية إنشاء مؤسسات جديدة وبشكل، أكثر تحديدا المؤسسات الصغيرة"، وقد أشار هؤلاء الباحثين إلى أن المقاولاتية يمكن النظر إليها باعتبارها ظاهرة منقطعة تظهر من

أجل الشروع في إحداث تغييرات في عملية الإنتاج، ومن ثم تختفي حتى تظهر من جديد لإحداث تغيير جديد (الشريف، 2017-2018)

وقد عرفت المقاولاتية بأنها: كل نشاط اقتصادي واجتماعي يقوم فيه الفرد أو مجموعة أفراد بتحويل فكرة إلى مشروع عملي يخلق قيمة اقتصادية واجتماعية، مع تحمل المخاطر المرتبطة بالتمويل والتنظيم ودراسة السوق (توفيق، 2025).

كما تعرف على أنها:" مجموعة المراحل التي تقود لإنشاء منظمة، بمعنى النشاطات التي من خلالها يقوم المنشئ بتعبئة وتركيب موارد معلوماتية، مادية، بشرية، ...الخ زمنه الاستغلال الفرصة وتجسيدها على شكل مشروع مهيكل. وحسب هذا التعريف فالمقاول هو رجل استراتيجي قادر على تأسيس رؤية مقولاتية، وقائد باستطاعته قيادة التغيير عن طريق النشاطات المقاولاتية" (لونيس، 2025).

وترتكز المقاولاتية على مجموعة من الأسس هي كل من؛ الابتكار والإبداع، تنظيم الموارد البشرية والمالية تحمل المخاطر والسعي لتحقيق الربح والقيمة المضافة.

ثانيا: الأصول الفكرية للمقاولاتية.

تعتبر ظاهرة المقاولاتية قديمة ومتجددة (Fillion, 2007)وقد تطور مفهومها عبر السنوات من خلال تعرضها لعدة مدارس فكرية وهي كل من:

1.المدرسة الكلاسيكية (القرن 18–19):

ركزت هذه المدرسة على مجموعة من الاعتبارات الشخصية في محاولاتها لتأصيل الفكر المقاولاتي، وذلك من خلال ربطها لفكرة المقاولة بصفة القائم بها حصرا وباعتباره شخصًا يتحمل المخاطر المالية ويبحث عن الربح. ومنه يقال عن الوضع بأنه مقاولاتي طالما هناك حركية في التغيير المتلازم بين الفرد ووسائل خلق القيمة الاقتصادية (رشيدة، 2020)

من أبرز رواد هذه المدرسة نجد *ريتشارد كانتيلون* الذي اعتبر المقاول وسيطًا بين الإنتاج والاستهلاك.

2.المدرسة النيوكلاسيكية.

ركزت هذه المدرسة على الشكل الذي تظهر فيه المقاولة باعتبارها تجمع لعناصر مادية، مالية، بشرية وقانونية مرتبطة بعنصر التكرار والتنظيم مناطها خلق ابتكارات معرفية (هوارية، 2021-2022).

ومن رواد هذه المدرسة نجد الفقيه *جوزيف شومبيتر* فهو أبرز من طور هذا المفهوم، حيث اعتبر المقاول "محرك الابتكار "الذي يحدث تغييرات في السوق عبر منتجات أو طرق إنتاج جديدة على سبيل التنظيم والاستدامة.

3.المقاربات الحديثة:

يرى هذا الطرح المقاولاتية كعملية ديناميكية مرتبطة بالبيئة التنافسية. وتركز على استغلال الفرص، المرونة، والقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ذات السياق يوجد في الفقه الإسلامي تعريف محدد للمقاولة نظراً إلى عدم وجود هذا المصطلح في الزمن الماضي، ولكن عرف أصل هذا العقد وهو عقد الاستصناع .و قد ورد ذكره عند المتأخرين من الفقهاء والمعاصرين منهم مستندين في ذلك إلى العقود المطابقة لأوصافه كعقد الاستصناع والإجارة. (نسيمة، 2013).

جدول رقم 01 يوضح المقارنة بين المدارس الفكرية

المدرسة الفكرية	التركيز الأساسي	التصور للمقاول
الكلاسيكية	الربح والمخاطرة	شخص يتحمل المخاطر
النيوكلاسيكية	الابتكار والتنظيم	مبتكر ومنظم
الحديثة/المعاصرة	استغلال الفرص والتكيف	فاعل ديناميكي

الفرع الثاني: دور المقاولاتية في رفع حركة النمو الاقتصادي:

تُعتبر المقاولاتية من أهم الآليات التي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، إذ تجمع بين الابتكار، استغلال الفرص، وتنظيم الموارد لإنتاج قيمة مضافة. فهي لا تقتصر على إنشاء مؤسسات جديدة، بل تشمل أيضًا تطوير المؤسسات القائمة وتوسيع نشاطها (فارس، 2024). وتساهم المقاولاتية في دفع الاقتصاد على عدة أصعدة.

أولا: مساهمة المقاولاتية في النمو الاقتصادي: تعمل المقاولاتية على تحقيق مجموعة من النتائج الاقتصادية التي تركز على تحقيق نسب نمو مهمة (زينب، 2022)من خلال:

-تنويع الاقتصاد : المقاولاتية تفتح مجالات جديدة خارج قطاع المحروقات، مثل التكنولوجيا، الزراعة، والخدمات، مما يقلل من هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار النفط.

-زيادة الإنتاج: المشاريع المقاولاتية تعتمد على الابتكار والتقنيات الحديثة، ما يرفع من كفاءة الإنتاج ويعزز القدرة التنافسية (القادر، 2023)

-تحفيز الاستثمار: وجود بيئة مقاولاتية نشطة يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويخلق دورة اقتصادية متجددة.

-تحقيق التنمية المستدامة :من خلال ظهور مشاريع صغيرة ومتوسطة تراعي البعد الاجتماعي والبيئي، تُساهم المقاولاتية في بناء اقتصاد متوازن.

- وفي ذات السياق تسعى المقاولاتية في خلق فرص العمل: وهو ما يظهر من خلال:
  - امتصاص البطالة :المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة تُعد من أكبر مصادر التشغيل، خاصة للشباب وخريجي الجامعات.

- تشجيع التشغيل الذاتي: المقاولاتية تمنح الأفراد فرصة ليصبحوا أصحاب مشاريع بدلًا من باحثين دائمين عن وظائف.
- إدماج الفئات المهمشة: عبر برامج الدعم والتمويل، يمكن الفئات ذات الدخل المحدود أو النساء المقاولات من الدخول إلى السوق والمساهمة في النشاط الاقتصادي.
- تطوير المهارات: المقاولاتية تخلق بيئة تعلم مستمرة، حيث يكتسب العاملون خبرات جديدة في الإدارة، التسويق، والابتكار.

أما في الجزائر فيظهر دور المقاولاتية في دفع عجلة التنمية من خلال مجموعة من المؤشرات تتجسد في كل من:

- شروع الجزائر منذ سنة 2001 في انجاز وتمويل مجموعة من برامج الاستثمارات العامة، وفي اطار هذه البرامج تم استحداث العديد من الأجهزة منها ما يعرف ببرنامج مثلANSEJ (المقاولاتية، 2022) والذي يصل الاستثمار الذي توفر إلى **10,000,000دج** 10)ملايين دينار جزائري (هاجر، 2020).
- .مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC (البطالة، 1996) في إنشاء آلاف المؤسسات الصغيرة، ما أدى إلى توفير فرص عمل للشباب.

-الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة معتبرة من النسيج الاقتصادي الوطني، وتساهم بشكل مباشر في تقليص البطالة. فبخصوص التشغيل ومناصب العمل تم خلق إطار مؤسسات مصغرة منذ سنة 2011 سمحت بخلق 130 ألف منصب جديد، وعليه ساهمت هذه المؤسسات مساهمة واضحة في إمتصاص البطالة وخلق فرص العمل خاصة لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشاريع الكبرى (هاجر، 2020).

ثانيا: عرض بعض التجارب الدولية في دعم المقاولاتية:

أصبحت هاته الاخيرة الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية عالميًا، حيث اعتمدت عدة دول سياسات مبتكرة لدعمها مثل الحاضنات، التمويل الميسر، وتبسيط القوانين. وتمكن دراسة هذه التجارب الدولية من مساعدة الجزائر على استلهام نماذج ناجحة لتطوير بيئتها المقاولاتية (سلام، 2024)

نماذج مختصرة من التجارب الدولية في دعم المقاولاتية

1.الولايات المتحدة الأمريكية

•آليات الدعم :انتشار واسع لحاضنات الأعمال ومسرّعات الشركات الناشئة، إضافة إلى صناديق رأس المال المخاطر.

•النتائج :ظهور شركات عملاقة مثل *Google* و *Facebook* التي بدأت كمشاريع ناشئة.

•التركيز :الابتكار التكنولوجي والبحث العلمي.

2.كندا

•آليات الدعم :برامج حكومية مثل *Canada Business Network* لتقديم الاستشارات والتمويل.

•النتائج :نمو سريع للشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في قطاع التكنولوجيا والخدمات.

•التركيز :دعم المقاولاتية الاجتماعية والابتكار المحلي (PRESENTS، 2026).

3.ألمانيا

•آليات الدعم :نظام قوي للحاضنات الجامعية، وتسهيلات ضريبية للشركات الناشئة.

•النتائج :تعزيز قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (Mittelstand) الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الألماني.

•التركيز :الجودة والابتكار الصناعي.

4.الصين

•آليات الدعم :سياسات حكومية لتشجيع الابتكار، وتسهيلات كبيرة في التمويل عبر البنوك الحكومية.

•النتائج :نمو سريع للشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا الرقمية والتجارة الإلكترونية (*Alibaba*, *Tencent*).

•التركيز :التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.

5. المغرب

•آليات الدعم :برامج مثل *مبادرة المقاولاتية الوطنية*، وحاضنات الأعمال في الجامعات.

•النتائج :ارتفاع عدد الشركات الناشئة في مجالات الخدمات والتكنولوجيا.

•التركيز :التشغيل الذاتي للشباب وتقليص البطالة.

6. الإمارات العربية المتحدة

•آليات الدعم :مناطق حرة مثل *دبي إنترنت سيتي*، وتسهيلات قانونية لجذب المستثمرين.

•النتائج :تحوّل الإمارات إلى مركز إقليمي للشركات الناشئة.

•التركيز :الابتكار الرقمي وريادة الأعمال العالمية. (PRESENTS، 2026)

جدول رقم 02 يوضح نماذج دولية لدعم المقاولاتية: آليات ونتائج (العالمي، 2020)

الدولة	مجال التركيز	آليات الدعم الأساسية	أبرز النتائج
الولايات المتحدة الامريكية	التكنولوجيا	رأس المال المخاطر، الحاضنات	شركات عالمية ناشئة
كندا	الابتكار الاجتماعي	استشارات وتمويل حكومي	نمو الشركات الصغيرة
ألمانيا	الصناعة والابتكار	حاضنات جامعية، تسهيلات ضريبية	قوة قطاع ال Mittelstand
الصين	الاقتصاد الرقمي	تمويل حكومي، سياسات ابتكار	شركات رقمية عملاقة
المغرب	التشغيل الذاتي	برامج وطنية، حاضنات جامعية	ارتفاع عدد الشركات الناشئة
الإمارات	الابتكار الرقمي	مناطق حرة، قوانين مرنة	مركز إقليمي للشركات الناشئة

- من إعداد الباحصة بناءا على تقارير المرصد العالمي للمقاولاتية **2025**.

المحور الثاني: الإطار القانوني للمقاولاتية في الجزائر:

تلعب الدولة الجزائرية دورًا محوريًا في تعزيز المقاولاتية من خلال سنّ قوانين وتشريعات تهدف إلى خلق بيئة قانونية ومؤسساتية مشجعة، وخص المشرع الجزائري المقاولة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدماتية أو حرفية؛ بترسانة قانونية منها ما هي موزعة على مختلق القوانين ذات العلاقة بالنشاط التجاري والصناعي ومنها ماهي موجه بشكل خاص لتنظيم المقاولاتية.

وبالإضافة للنصوص القانونية وفر المشرع الجزائري قواعد مؤسساتية تمويلية ومرافقة للنشاط المقاولاتي؛ وهو ما سيتم عرضه في هذا المبحث.

الفرع الأول: البيئة القانونية والمؤسساتية للمقاولاتية:

خصت الجزائر منذ تبني نظام المقاولاتية مجموعة من النصوص القانونية التي تعنى بوضع الإطار القانوني الخاص بها وفقا لمقتضيات وخصوصية النظام الاقتصادي والمؤسساتي والجامعي بالجزائر.

أولا: النصوص التشريعية المتعلقة بالمقاولاتية:

بداية يجب تسليط الضوء على الإطار القانوني للمقاولة في الجزائر والنصوص والأحكام التنظيمية المؤطرة لها، وتحليل التنظيم القانوني للتمويل داخلها، من خلال عرض أهم النصوص القانونية والتشريعية التي تحكم المقاول.

ويترأس هذه النصوص القانونية وعلى الهرم القانوني المرسوم التنفيذي رقم 20-440 الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020 والمتضمن التعديل الدستوري الجزائري، والذي كرس لأول مرة الحرية المقاولاتية ظمن المادة 61 منه والتي قضت ب:" حرية التجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة، وتمارس في إطار القانون."

- الأمر رقم 75-59 المعدل والمتمم والمنضمن أحكام القانون التجاري والذي يعتبر المرجع الأساسي للمقاولة في الجزائر إذ يحدد الأشكال القانونية للمؤسسات التجارية، والشروط التأسيسية للانعقاد والقيد في السجل التجاري والإشهار والتسيير وغيرها من العناصر القانونية.

- المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 25 جوان 2018 ، الذي يحدد مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، وهي الهيئة المكلفة بالمرافقة القانونية والتقنية للمقاولين.

ومن أهم النصوص القانونية الأساسية المنظمة للمقاولة:

- القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18-12- 2022 المتضمن للقانون الأساسي للمقاول الذاتي.
- قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير سنة 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (الجريدة الرسمية عدد 02 لسنة 2017، وهو المرجع الأساسي في تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث يحدد المبادئ العامة لترقيتها ودعمها، ويهدف إلى تشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة وتبسيط الإجراءات الإدارية (مُحَمَّد).

وسبب هذا التعديل هو تتغير التسمية من "مذكرة تخرج – مؤسسة ناشئة" إلى "مذكرة تخرج – مؤسسة اقتصادية."

ومنه يمكن لكل طالب في آخر سنة من إعداد مشروع مؤسسة مصغرة أو ناشئة بدل مذكرة تخرج كلاسيكية وكذا مشروع المؤسسة المصغرة الذييشمل كافة أنواع المشاريع و ليس بالضرورة تلك التي تنطوي على جانب ابتكاري مثلما هو الحال في المؤسسة الناشئ.(Startup)

وفي ذات السياق نجد مجموعة من النصوص التطبيقية والتي تأتي بشكلين:

1- **نصوص تطبيقية عامة:** وتتمثل في كل من:

- مرسوم تنفيذي رقم 17-193 مؤرخ في 16 رمضان عام 1438 الموافق 11 يونيو سنة 2017 والمتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (الجريدة الرسمية عدد 36 لسنة 2017

- مرسوم تنفيذي رقم 17-194 مؤرخ في 16 رمضان عام 1438 الموافق 11 يونيو سنة 2017 والمتضمن مهام المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وسيره. (الجريدة الرسمية عدد 36 لسنة 2017
- مرسوم تنفيذي رقم 18-170 مؤرخ في 12 شوال عام 1439 الموافق 26 يونيو سنة 2018 والذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها. (الجريدة الرسمية عدد 39 لسنة 2018
- المرسوم التنفيذي رقم 20-331 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020 والذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها. (الجريدة الرسمية عدد 70 لسنة 2020
- مرسوم تنفيذي رقم 18-253 مؤرخ في 29 محرم عام 1440 الموافق 9 أكتوبر سنة 2018 والذي يحدد كيفيات الاستفادة من الإعانة والمساعدة المادية الممنوحتين من الدولة للجمعيات وتجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (الجريدة الرسمية عدد 61 لسنة 2018
- النظام رقم 07-01 مؤرخ في 15 محرم عام 1428 الموافق 3 فبراير سنة 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة. (الجريدة الرسمية عدد 31 لسنة 2007
- النظام رقم 17-02 مؤرخ في 4 محرم عام 1439 الموافق 25 سبتمبر سنة 2017 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة. (الجريدة الرسمية عدد 56 لسنة 2017.

2- نصوص تطبيقية خاصة بقطاع التعليم العالي:

وقد كان ولا يزال لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدور البارز والفعال في بلورة الفكر المقاولاتي وذلك من خلال النصوص القانونية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية المنجز في ظل دور المقاولاتية وحاضنات الاعمال التابعة للمؤسسات الجامعية ومن بين هذه النصوص نجد كل من:

- القرار رقم 008 المؤرخ في 23 فيفري 2025 يعدل ويتم القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022
- قرار رقم 1275 مؤرخ في 27 سبتمبر 2022 يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.
- قرار رقم 1244 مؤرخ في 25 سبتمبر 2022 يتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
- قرار رقم 1410المؤرخ في 01 ديسمبر 2022 يتمم القرار رقم 1244 مؤرخ في 25 سبتمبر 2022 والمتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
- مراسلة الأمين العام لوزارة التعليم العالي رقم 1438 المؤرخة في 01 أكتوبر 2022 تسهيل انشاء حاضنات الأعمال الجامعية وعملها

- مراسلة الأمين العام لوزارة التعليم العالي رقم 1443 المؤرخة في 04 أكتوبر 2022 آلية "شهادة، مؤسسة ناشئة" أو "شهادة براءة اختراع"
- منشور رقم 001 المؤرخ في 02 جوان 2025 يحدد كيفيات مناقشة مشاريع التخرج وفق القرار الوزاري رقم 008 المعدل والمتمم للقرار 1275، مرفق به نموذج محضر المناقشة ونموذج من شهادة مشروع مؤسسة اقتصادية.

ثانيا: دور الدولة في وضع بيئة مؤسساتية مشجعة:

تلعب الدولة الجزائرية دورًا محوريًا في تعزيز المقاولاتية من خلال سنّ قوانين وتشريعات تهدف إلى خلق بيئة قانونية ومؤسساتية مشجعة. فقد أصدرت قوانين الاستثمار مثل القانون رقم 18-01لسنة 2001 الذي يمنح تسهيلات ضريبية وجمركية للمستثمرين، إضافة إلى القانون التوجيهي رقم 02-17لسنة 2017 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يحدد المبادئ العامة لدعمها وتبسيط إجراءات إنشائها (لونيس، 2025) السالف الإشارة إليها.

كما وفرت الدولة آليات تمويل متنوعة عبر وكالات مثل ANSEJو CNACوANGEM، التي تمنح قروضًا ميسرة ودعمًا ماليًا للشباب المقاولين. وفي المجال الضريبي، أقرت الحكومة إعفاءات وتخفيضات ضريبية للمؤسسات الناشئة خلال السنوات الأولى من نشاطها، بهدف تشجيع الاستثمار وتقليل الأعباء المالية.

هذه التدابير القانونية والمالية تعكس إرادة الدولة في جعل المقاولاتية رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن فعاليتها تبقى مرتبطة بمدى تطبيقها على أرض الواقع، خاصة في ظل التحديات المتعلقة بالبيروقراطية وصعوبة الوصول إلى التمويل.

كما يُكمل هذا الإطار القانوني بالقانون رقم 18-01لسنة 2001 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي يمنح تسهيلات ضريبية وجمركية للمستثمرين بما في ذلك أصحاب المشاريع الصغيرة. إضافة إلى ذلك، صدرت عدة مراسيم تنفيذية تنظم التمويل عبر وكالات الدعم مثل *ANSEJ*و *CNAC*و*ANGEM*، وتسهّل الحصول على العقار الصناعي، فضلاً عن قرارات وزارية مشتركة تحدد شروط الاستفادة من برامج الدعم.

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) لبرنامج الأبرز يهدف إلى دعم الشباب دون 40 سنة لإنشاء مقاولتهم عبر تمويل ميسر ،إعانات وإرشاد، ويتمثل دور هذه الوكالات في كل من:

– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM) وهي عبارة عن جهاز يختص بالقرض المصغر ويوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر أو البطالين (هوارية، 2021-2022)

–الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) يساهم في التخفيض من الفوائد البنكية والمساعدة في الحصول على التمويل البنكي بنسبة تصل ل 70 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع كما يشكل دعم جيد لحاملي شهادات التعليم العالي في مشاريعهم.

–الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) والتي تهدف لتسهيل إجراءات الاستثمار للمقاولين المحليين والأجانب.

-صندوق ضمان القروض (FGAR) والذي يسهل حصول المقاولين على القروض على القروض المصرفية من خلال تقديم الضمانات الكافية. (جيلالي، 2025).

وعلى الرغم من أن هذه النصوص القانونية تهدف إلى خلق بيئة مشجعة للمقاولاتية، إلا أن التطبيق العملي ما يزال يواجه تحديات مرتبطة بالبيروقراطية، وصعوبة الوصول إلى التمويل، وهو ما يحد من فعالية هذه التشريعات في تحقيق أهدافها التنموية.

الفرع الثاني: التحديات والإصلاحات القانونية:

أولا: التحديات القانونية التي تواجه المقاولين الشباب:

وتتمثل هذه التحديات في مجموعة من العراقيل التي الإدارية والقانونية التي تواجه المقاولين الشباب، على الرغم وجود قوانين وتشريعات تهدف إلى دعم المقاولاتية في الجزائر، إلا أن المقاولين الشباب يواجهون عدة صعوبات مرتبطة بالبيئة القانونية والإدارية. أبرز هذه التحديات:

1. **البيروقراطية:** خاصة ما تعلق بطول الإجراءات الإدارية للحصول على التراخيص والسجلات التجارية. **و**تعدد الجهات المعنية (البلديات، الضرائب، البنوك، الوكالات الحكومية)، **مما** يؤدي إلى تأخير انطلاق المشاريع.

2. **التعقيدات الإدارية:** وهو ما يتجلى في غياب الشفافية في بعض الإجراءات، وصعوبة الوصول إلى المعلومات القانونية الدقيقة بالإضافة إلى كثرة الوثائق المطلوبة لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة، وهو ما يثقل كاهل المقاولين الشباب.

3. **ضعف التنسيق بين الهيئات:** عدم وجود انسجام بين القوانين والمراسيم التنفيذية، **مما** يخلق تضاربًا في التطبيق. وهو ما يتأكد من خلال التغيرات القانونية والتنظيمية المستمرة في هذا الشأن، بالإضافة إلى تداخل الصلاحيات بين الوزارات والوكالات الداعمة.

4. **التمويل المرتبط بالقوانين:** رغم وجود برامج دعم مثل ANSEJ وCNAC، إلا أن شروط الاستفادة معقدة، وتخضع لإجراءات قانونية طويلة. وكذا صعوبة الحصول على ضمانات قانونية للبنوك، **مما** يحد من قدرة الشباب على الوصول إلى التمويل.

ثانيا: الإصلاحات القانونية الأخيرة لتعزيز المقاولاتية:

أحدث الإصلاحات القانونية في الجزائر ركزت على عصرنة النظام القانوني للشركات التجارية، حيث تم تعديل أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة واستحداث شكل جديد هو "شركة المساهمة البسيطة "لتسهيل إنشاء المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف إزالة العراقيل القانونية وتشجيع المقاولاتية

1- أهم الإصلاحات القانونية الأخيرة لتعزيز المقاولاتية في الجزائر:

ففي اطار مواكبت المنظومة المقاولاتية في الجزائر وتقدير النتائج التي تحققها والتصدي للعراقيل التي تواجهها يسعى المشرع الجزائري دورياً لتحسين ظروف انشاء المقاولة وضمان الاستفادة القصوى من مخرجاتها وذلك من خلال جملة التعديلات القانونية المتوالية.

أ-تعديل أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة(SARL)

تم إدخال تعديلات لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة بموجب القانون رقم 15 - 20 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 ،يعدل ويتمم الأمر رقم 59- 75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري.

وقد انصبت هذه التعديلات على كل من تقسيم حصص الشركة ورأسمالها وعدد الشركاء فيها (فراح، 2022) بالهدف هو إزالة العراقيل المرتبطة بالوثائق والإجراءات القانونية التي كانت تعيق الشباب المقاولين.

هذه التعديلات سمحت بمرونة أكبر في رأس المال وتوزيع الحصص.

ب: استحداث شركة المساهمة البسيطة(SAS) والتي جاءت بشكل قانوني جديد مخصص للمؤسسات الناشئة والصغيرة. وتتميز بالمرونة في التسيير مقارنة بالشركة المساهمة التقليدية ويتيح للمقاولين الشباب إنشاء شركات بسرعة أكبر وبإجراءات أقل تعقيدًا (فراح، 2022).

ج: عصرنة النظام القانوني للشركات التجارية: وذلك من خلال إدخال إصلاحات تهدف إلى مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، والتركيز على دعم المؤسسات الناشئة في مجالات التكنولوجيا والابتكار والعمل على تحقيق وتعزيز الشفافية القانونية وتبسيط المساطر الإدارية.

د: ربط الإصلاحات القانونية بالسياسات الاقتصادية: وقد جاءت هذه الإصلاحات في إطار البحث عن بدائل اقتصادية خارج قطاع المحروقات بهدف جعل المقاولاتية رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما تم فعلًا من خلال دعم هذه الإصلاحات ببرامج مرافقة وتمويل عبر مختلف الوكالات الاقتصادية والمصرفية.

المحور الثالث: الإحصائيات الميدانية للمقاولاتية في الجزائر:

تحصلت الجزائر على جائزة "بطل السياسات المقاولاتية" التي منحت في يونيو 2025 (الجزائرية، ريادة الأعمال/مؤسسات ناشئة) وذلك في اطار المنتدى العالمي للمقاولاتية بإنديانا (الولايات المتحدة)

نظير الجهود التي حققت من أجل دعم المقاولين وتشجيع الابتكار وان هذا التكريم يشرف القادة الذين ساهموا بشكل استثنائي في تطوير سياسات مشجعة للمقاولاتية وانشاء وتطوير المؤسسات الناشئة.

وقد تنافس على هذه الجائزة اكثر من 50 بلدا، التي تشرف القادة الذين ساهموا بشكل كبير في تطوير سياسات تشجع المقاولاتية، حيث أكد المبادرون لهذه الجائزة على جهود الجزائر من أجل تعزيز سياسات تشجع انشاء وتطوير المؤسسات الناشئة مما سهل بالتالي استثمارات جديدة والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

كما فازت عديد المؤسسات الناشئة بجوائز مختلفة خلال مسابقات ومنافسات مخصصة للمقاولاتية بفضل مشاريع مبتكرة وذات قيمة مضافة عالية مما أثار اهتمام كبيراً من طرف الشركات الدولية والصناديق الاستثمارية.

وفي غضون سنوات قليلة، أحرزت الجزائر تقدما لافتاً حيث ارتفع عدد المؤسسات الناشئة من 200 فقط سنة 2019 إلى أكثر من 9000 مؤسسة سنة 2024، مع توقع الوصول ل 13.000مؤسسة في سنة 2026. وقد تحقق ذلك بفضل سلسلة من التدابير التحفيزية في إطار منظومة متكاملة داعمة للابتكار وريادة الأعمال الشبابية. (الجزائرية، 2025)

أولا: عرض بيانات حول عدد المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تطمح الدولة إلى رفع عدد المؤسسات إلى 20,000 مؤسسة بحلول سنة 2029 (الجزائرية، 2025) من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخرى اقتصادية والتي تشكل العمود الفقري للنسيج الاقتصادي الوطني وتسهم بشكل مباشر في التشغيل وتنويع مصادر الاقتصاد.

وفي هذا الشأن يمكن عرض مجموعة من البيانات حول المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1.المؤسسات الناشئة(Startups)

- سنة 2019 تم تحقيق حوالي 200 مؤسسة ناشئة فقط.
- سنة 2025 ارتفع العدد إلى 9,000مؤسسة ناشئة بفضل إزالة العراقيل البيروقراطية وتشجيع المبادرات الفردية.
- الهدف المستقبلي :بلوغ 20,000مؤسسة ناشئة بحلول 2029.
- القطاعات النشطة :التكنولوجيا الرقمية، التجارة الإلكترونية، الخدمات المبتكرة، والصناعات الصغيرة.
- بعض هذه المؤسسات توسعت من فريق صغير (2–3 أفراد) إلى شركات توظف أكثر من 20 عاملًا، بل إن بعضها أصبح مدرجًا في البورصة.

2.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME/SMEs)

- تشكل نسبة معتبرة من النسيج الاقتصادي الوطني، إذ تُقدَّر بعشرات الآلاف من المؤسسات.
- تسهم بشكل مباشر في خلق فرص العمل وتقليص البطالة، خاصة بين الشباب.

•تُعتبر ركيزة أساسية في برامج التنمية الاقتصادية، حيث توفر مرونة في التشغيل وتنوعًا في الإنتاج.

•تستفيد من قوانين مثل القانون التوجيهي رقم 17-02 لسنة 2017، إضافة إلى برامج دعم وتمويل عبر وكالات حكومية(ANSEJ) ، CNAC، .(ANGEM

3- أهمية هذه البيانات في السياق الجزائري.

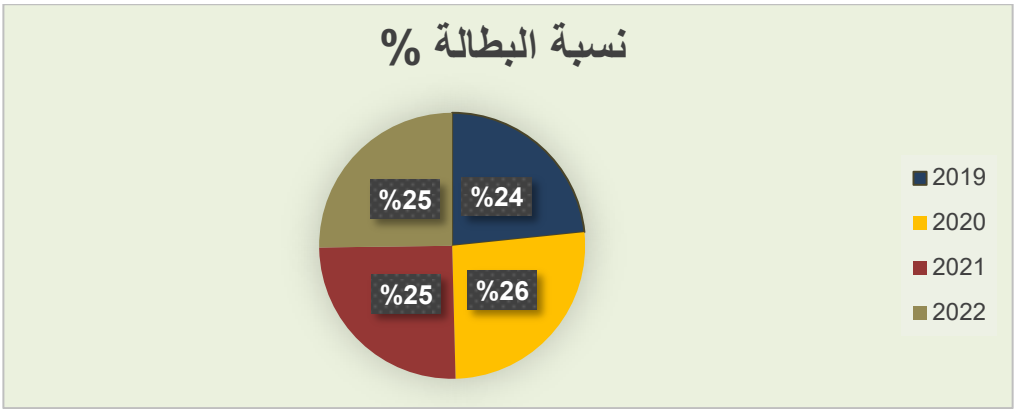
•تشغيل الشباب :المؤسسات الناشئة والصغيرة توفر آلاف الوظائف الجديدة سنويًا.

•تنويع الاقتصاد :تقلل من الاعتماد على قطاع المحروقات عبر فتح مجالات جديدة في التكنولوجيا والخدمات.

•الابتكار :الجامعات الجزائرية أصبحت فضاءات حاضنة لهذه المؤسسات، مما يعزز الربط بين التعليم العالي والاقتصاد المنتج.

•التنمية المستدامة :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في بناء اقتصاد متوازن يراعي البعد الاجتماعي والبيئي.

- نسب البطالة ودور المقاولاتية في تقليصها



- **رسم تخطيطي يوضح نسبة البطالة في الجزائر من 2019الى 2022**
- **من اعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مجموعة البنك الدولي** (الدولي، 2023)

ثانيا: توزيع المقاولات حسب القطاعات .

تشير البيانات إلى أن أغلب المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتركز في قطاع الخدمات بنسبة تفوق 50%، بينما تأتي الصناعة بحوالي 30%، والتكنولوجيا والابتكار بحوالي 20%، مع نمو ملحوظ في الشركات الرقمية خلال السنوات الأخيرة.

جدول **03** رقم يوضح توزيع المقاولات حسب القطاعات في الجزائر (العالمي، 2020)

القطاع	النسبة التقديرية	ملاحظات أساسية
الخدمات	50–55%	**يشمل التجارة، النقل، السياحة، والخدمات المهنية. يمثل القطاع الأكثر استقطابًا للمقاولين الشباب نظرًا لانخفاض تكاليف الدخول وسهولة التوسع.**
الصناعة	25–30%	**يتركز في الصناعات الغذائية، مواد البناء، والصناعات التقليدية. يواجه تحديات مرتبطة بالتمويل والبيروقراطية لكنه يساهم بقوة في التشغيل.**
التكنولوجيا	15–20%	**يشمل المؤسسات الناشئة في الرقمنة، البرمجيات، التجارة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي. يشهد نموًا سريعًا بفضل الحاضنات ومراكز الابتكار الجامعية.**

- **من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المرصد العالمي للمقاولاتية لسنة 2025**

1- ملاحظات مهمة حول الجدول:

- قطاع الخدمات :القطاع الأكثر انتشارًا لأنه يتطلب رأس مال أقل ويستجيب مباشرة لحاجات السوق المحلية.
- قطاع الصناعة :رغم أهميته في خلق القيمة المضافة، إلا أنه يعاني من عراقيل قانونية وإدارية تحد من توسعه.
- قطاع التكنولوجيا :يشهد طفرة كبيرة منذ 2019، حيث ارتفع عدد المؤسسات الناشئة الرقمية بشكل ملحوظ، مدعومًا بمبادرات حكومية مثل منصة Startup.dzوخريطة وطنية للشركات الناشئة.

2- مقارنة بين الجزائر وبعض الدول المغاربية أو الإفريقية

الجزائر تتقدم في عدد المؤسسات الناشئة مقارنة ببعض الدول المغاربية، لكنها ما تزال أقل من تونس التي تجاوزت 1,000 مؤسسة ناشئة بحلول 2024، بينما المغرب يركز أكثر على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر برامج تمويل واستثمار. في إفريقيا جنوب الصحراء، بيئة الأعمال أكثر صعوبة لكن هناك نمو سريع في المقاولاتية الرقمية.

وحسب منصة Africa the Big Deal المتخصصة في رصد استثمارات الشركات الناشئة الأفريقية، لم تتجاوز الشركات المغربية المشاركة في القائمة واحدة أو اثنتين منذ عام 2019. (africathebigdeal، 2019)

بالمقارنة، سجلت جنوب إفريقيا 23 شركة، ونيجيريا 22، بينما تقدمت مصر وكينيا بـ17 شركة لكل منهما. حتى غانا، رغم محدودية بنيتها التحتية، في حين تجاوزت المغرب بخمس شركات، فيما حققت دول مثل كوت ديفوار، السنغال، رواندا وتونس حضورًا متنوعًا وملحوظً.

الدولة	السياسات الداعمة	عدد المؤسسات الناشئة (2024–2025)	الملاحظات الأساسية
جزائر	إصلاحات قانونية) استحداث شركة المساهمة البسيطة، تعديل (SARL، برامج دعم ANSEJ)، (CNAC	حوالي 9,000مؤسسة ناشئة (2025)	نمو سريع منذ 2019 (200 مؤسسة فقط)، هدف الوصول إلى 20,000 بحلول 2029.
تونس	برنامج "تونس الناشئة "ممول من البنك الدولي، صندوق الصناديق (200 مليون يورو)	حوالي 1,018مؤسسة ناشئة (2024)	تونس أصبحت منصة إقليمية لاستقطاب الشركات الناشئة في إفريقيا والعالم.
المغرب	برامج حكومية مثل "انطلاقة " لدعم المقاولين الشباب، حاضنات جامعية	آلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدد متزايد من الناشئة (تقديرات بين 500–700)	يركز على التمويل الميسر والاندماج في السوق الإفريقية.

إفريقيا جنوب الصحراء	دعم من مؤسسات دولية، نمو في التكنولوجيا المالية (FinTech)	متفاوت حسب الدولة (نيجيريا وكينيا تتصدران بأكثر من 3,000–4,000 مؤسسة ناشئة لكل منهما)	بيئة الأعمال أصعب لكن السوق الرقمية تشهد طفرة كبيرة.

جدول رقم 04 يوضح مقارنة بن عدد المؤسسات المقاولاتية بين الجزائر، تونس، المغرب، وبعض الدول الإفريقية

- من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات المؤتمر الافريقي بالجزائر **2025** (الجزائرية).

3- تحليل المقارنة:

- الجزائر :حققت قفزة كبيرة في عدد المؤسسات الناشئة خلال فترة قصيرة، لكنها ما تزال بحاجة إلى تسهيل التمويل والإجراءات الإدارية.
- تونس :تعتبر الأكثر تنظيمًا في المنطقة بفضل برنامج "تونس الناشئة"، ما جعلها وجهة إقليمية للشركات الناشئة.
- المغرب :يركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الناشئة، لكنه يملك بيئة استثمارية أكثر انفتاحًا على إفريقيا.
- إفريقيا –جنوب الصحراء– :رغم ضعف البنية التحتية، إلا أن الابتكار الرقمي (خاصة في نيجيريا وكينيا) جعلها من أبرز البيئات الناشئة في القارة.

الخاتمة:

المقاولاتية في الجزائر أثبتت أنها ليست مجرد خيار اقتصادي، بل هي أداة استراتيجية لمواجهة البطالة وتعزيز التنمية المستدامة. فقد ساهمت في خلق فرص عمل جديدة، وتشجيع التشغيل الذاتي، وتنويع الاقتصاد نحو قطاعات الخدمات والتكنولوجيا والصناعة. وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بالتمويل والإجراءات الإدارية، فإن النمو السريع في عدد المؤسسات الناشئة يعكس إرادة قوية لدى الدولة والشباب ورغبة في الابتكار والمساهمة في بناء اقتصاد أكثر مرونة.

ومنه أضحى مستقبل المقاولاتية في الجزائر يعتمد على مدى قدرة الدولة والفاعلين الاقتصاديين على توفير بيئة أعمال محفزة، دعم مالي مبتكر، وتكوين مستمر، بما يضمن استدامة هذه المؤسسات وتحويلها إلى محرك رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالمقاولاتية أصبحت أداة استراتيجية لمواجهة البطالة وتنويع الاقتصاد، مع زيادة عدد المؤسسات الناشئة، لكن التحدي الأكبر يبقى في تسهيل الإجراءات الإدارية وتوسيع التمويل لضمان استمرارية هذه المؤسسات ومضاعفة أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

ومنه يتم عرض النتائج التالية:

-يشكل نظام المقاولاتية الركيزة الأساسية في النظام الاقتصادي الحديث القائم على اقتصاد المعرفة والابداع والابتكار، وهو ما تحذو الجزائر حذوه من خلال تبني مجموعة من الأنظمة لقانونية والمؤسساتية التي تساهم في رعاية المقاولات الناشئة والمتوسطة والصغيرة.

- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للنسيج الاقتصادي الوطني وتساهم بشكل مباشر في التشغيل والتصدي للبطالة وتنويع الاقتصاد.

-من خلال الإصلاحات القانونية يلاحظ أن تعديل أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة واستحداث شركة المساهمة البسيطة كان له الدور الأساسي في تسهيل إنشاء المؤسسات الناشئة والصغيرة.

-في ظل المقاربة الإقليمية بن الجزائر وبعض الدول يمكن ملاحظة أن الجزائر حققت نموًا سريعًا في عدد المؤسسات الناشئة بالمقارنة مع التي تونس تتصدر من حيث التنظيم والتمويل الدولي. أما المغرب يركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع توسع تدريجي في الناشئة. بينما دول جنوب الصحراء الافريقية تشهد طفرة في التكنولوجيا المالية والرقمية رغم التحديات.

ومن خلال ما سبق يمكن عرض التوصيات التالية:

- تسهيل الإجراءات الإدارية من خلال تبسيط إنشاء الشركات عبر منصات رقمية موحدة. وتقليص مدة الحصول على السجل التجاري والاعتماد في أيام قليلة بدل أسابيع.
- توسيع التمويل والدعم المالي التنويع في إنشاء صناديق استثمار موجهة للمؤسسات الناشئة والصغيرة من خلال تشجيع البنوك على تقديم قروض ميسرة بضمانات حكومية.
- دعم التمويل الجماعي (Crowdfunding) كآلية حديثة وأسلوب لجمع الأموال لمشروع أو فكرة عبر الإنترنت من خلال مساهمات مالية صغيرة من عدد كبير من الأفراد، بدلاً من الاعتماد على مستثمر واحد أو بنك والذي يعتبر كنموذج بديلًا مرنًا للمشاريع الناشئة، المبادرات الفنية، أو القضايا الاجتماعية، حيث يتيح للجمهور دعم المشاريع التي يؤمنون بها.
- ترقية و مرافقة المؤسسات الناشئة و حاضنات المؤسسات من خلال خلق فضاءات التبادل و التشاور بين مختلف الفاعلين في المنظومة و تحديد الأطراف الأساسية للمقاولاتية والعمل على ضمان دور المسهل والوسيط بين المؤسسات الناشئة من جهة، و الجماعات المحلية من جهة أخرى.
- تشجيع المؤسسات الناشئة على التكتل في شكل جمعيات محلية أو وطنية وخلق شبكات تعاون قصد توحيد جهودها.
- تعزيز الحاضنات ومراكز الابتكار من خلال توسيع شبكة الحاضنات الجامعية وربطها بالقطاع الخاص.
- توفير فضاءات عمل مشتركة (Coworking spaces) للشباب المقاول كبيئات عمل مجهزة ومشتركة، تتيح للمستقلين(Freelancers) ، رواد الأعمال، والشركات الناشئة العمل في مكان واحد بنظام عضويات

مرن، مما يوفر تكاليف المكاتب التقليدية ويجمع بين هدوء المكتب وخدمات المكتب المجهز (إنترنت، غرف اجتماعات...) مع فرص التشبيك والتعاون مع آخرين.

- تشجيع الرقمنة والتكنولوجيا وهو ما يتحقق عن طريق دعم المشاريع في مجالات الذكاء الاصطناعي، التجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية. وإدماج الحلول الرقمية في المؤسسات التقليدية لتسريع نموها.
- العمل على تحسين جودة التكوين والتدريب إدراج المقاولاتية في المناهج الجامعية والمدارس الثانوية وتنظيم دورات تكوين عملية في إدارة المشاريع، التسويق، والابتكار.
- تحفيز الاستثمار الأجنبي والشراكات بفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للمشاركة في تمويل المؤسسات الناشئة. وتشجيع الشراكات بين المؤسسات الجزائرية ونظيراتها المغاربية والإفريقي وحتى العالمية.
- متابعة واستدامة المشاريع وإنشاء آليات لمرافقة المؤسسات بعد التأسيس لضمان استمراريتها. والعمل على تقديم استشارات مجانية أو مدعمة في المحاسبة، القانون، والتسويق

قائمة المراجع.

africathebigdeal. (2019). Récupéré sur https://africathebigdeal.com/

Fillion, L. (2007). *Manegment des P.M.I* . Canada: Pearson education.

PRESENTS, S. (2026). *The Global Startup Ecosystem Index Report 2026.* Récupéré sur https://lp.startupblink.com/report/

البطالة ,ا .ا.(1996) .

الجزائرية ,و .ا-. (s.d.). Récupéré sur https://www.aps.dz/economie/industrieenergie-et-mines/miss9jam .

الجزائرية ,و .ا ,2025) .ديسمبر .(07ريادة الأعمال مؤسسات ناشئة بروز المنظومة الوطنية دوليا يعكس التزام الدولة بمرافقة الشباب المقاول.

.بروز المنظومة الوطنية دوليا يعكس التزام الدولة بمرافقة الشباب المقاول *.مؤسسات ناشئة لريادة الأعمال* .(s.d.) .ا .و ,الجزائرية Récupéré sur https://www.aps.dz/economie/commerce-et-service/miw3m1ix-

الدولي ,ا .م. (2023) .(الدولي .ا .م, Éd.) Récupéré sur https://www.albankaldawli.org/ext/ar/country/algeria

الشريف ,ع .(2017-2018) .*مخاضرات في مقياس المقاولاتية* .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ,الجزائر : جامعة جيجل.

العالمي ,ا .ا. (2020). GEM 2019 / 2020 GLOBAL REPORT. Récupéré sur https://www.gemconsortium.org/report/gem-2019-2020-global-report

القادر ,ب .ع .(2023) .المقاولاتية كخيار استراتيجي للتنمية المستدامة في الجزائر.

المقاولاتية ,ا .ا) .(2022) .ه .حكومية(.Éd , .

توفيق ,ب .ب .(01 06 ,2025) .الاطار القانوني والسياسات المرتبطة بالمؤسسات الناشئة في الجزائر) .م .د .والسياسية (.Éd , *09*(02).

جيلالي ,س .(2025) .*تقرير شامل حول المقاولاتية* .معهد التكوين والتعليم المهنيين .التربص التكميلي ماقبل الترقية دورة فيفري/Récupéré sur https://fr.scribd.com/document/919594936 .

رشيدة ,ق .(2020) .*التأثيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي* .(Vol. 04)مجلة منتدى الدراسات والاقتصادية.

زينب ,ح .(04 11 ,2022) .المرأة المقاولة النسوية في الجزائر .(R. d. MANAGEMENT, Éd.) *01*(21), p. 44 .

سلام ,ل. (30 12 ,2024) .دور المؤسسات الناشءة وحاضنات الاعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر .(O. a. Journal of Management, Éd.) *16*(04), p. 24.

فارس, ر .ع .(16 12 ,2024) .دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر وأهم التحديات.179 .p ,(02)*12* .
فراح, ر .(06 06 ,2022) .قانون 20-15الشكل الجديد لشركة المسؤولية المحدودة SARLبين متطلبات التغيير وتطلعات التعديل .277 .
لونيس, ص .س .(25 12 ,2025) .المقاولاتية، المفعوم الأليات والقرارات المتخذة من طرف الدولة الجرائرية.556 .p .
محمد, ع .ا .(s.d.) .المقاولاتية ودورها في ادماج الشباب في سوق العمل) .م .ا .البشرية(.Éd ,
نسيمة, ش .(2013, سبتمبر .(التكييف الفقهي لعقد المقاولة) .م .ا .الاسلامية.255 .p (.Éd ,
نظيرة, غ .ع .(22, 01 2024) .المقاولاتية ودورها في الحد من البطالة دراسة تحليلية لفترة) .2024 -2012-م .ا .والاعمال , Éd.) *08*(02).
هاجر, ا .ن .(2020) .النظام القانوني للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب) .ansjم .المفكر .p ,(13) (.Éd , 110.
هوارية, ز .(2021-2022) .*المقاولاتية* .كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير.